

النفط ومستقبل تمويل التنمية في الدول العربية

د. صديقي أحمد

جامعة أدرار

الملخص:

للنفط دور أساسي في التنمية الاقتصادية للعديد من الاقتصاديات المنتجة والمستوردة، ويهدف هذه المقال إلى تقييم دور النفط في تحديد مسار التنمية للدول العربية، إلى جانب تحديد آثاره على القطاعات الاقتصادية لتلك الدول، بالإضافة إلى أفاق تلك الصناعة والتحديات الطويلة الأجل التي تواجهها. خاصة وأن إدارة الثروة النفطية بصورة سليمة وعن طريق سياسات مستقبلية، يمكن أن يمنح البلد المنتج إمكانية أن يكون قادرا على مواجهة التحديات بصورة كافية.

Résumé:

Le pétrole réjouit d'une importance considérable dans le développement de plusieurs économies productrices et importatrices. Dans ce cadre, l'article a pour but d'évaluer son rôle dans le processus de déterminer les perspectives du développement des pays arabes et son impact sur les secteurs économiques de ces pays ainsi que les divers défis qu'elles affrontent. Toutes ces considération viennent de la doctrine que la bonne gestion du ressource pétrolier conduit infailliblement à une force de soutient et de prospérité.

مقدمة الدراسة:

ظلت أهمية النفط كمصدر للتمويل أو للطاقة قائمة في جميع الاقتصاديات سواء المنتجة منها أو المصدرة، وتتأكد هذه الأهمية نظرا لدوره المزدوج في كونه مادة سياسية و إستراتيجية، إلى جانب كونه مادة اقتصادية وتجارية. وتتبع أهميته في الدول العربية من خلال دوره الأساسي في تمويل برامج التنمية منذ وائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، وقد استفادت الدول المنتجة للنفط من الفارق الكبير بين نفقات الإنتاج وبين الأسعار التي يدفعها المستهلكون، مما أدى إلى تراكم فوائض مالية كبيرة، كان أثرها واضحا على جميع القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية، مما يجعل التغير في أسعار العرض و الطلب، لها أثر كبير علي موازين المدفوعات، ومن ثم على سياسات الاقتصاد الكلي لهذه الدول.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، خاصة وأن الاقتصاد العالمي اخذ في العولمة، إلى جانب التحرير الذي أصبح سمة العديد من الاقتصاديات، مما نتج عنه تحولات في السوق النفطية انعكست على أهمية النفط في الأسواق الدولية. ويعتبر تصميم سياسات الإنتاج والتصدير، وتدعيم برامج تنمية الاقتصاديات العربية هدفا إستراتيجيا للعمل، خاصة وأن هذه الأقطار ليست متماثلة تماما، إذ توجد تفاوتات كبيرة ليس فقط في الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد، بل أيضا في حجم احتياطات النفط ونضج الصناعات النفطية وهيكل الملكية والضرائب في هذا القطاع، وتؤثر كل هذه

الفروق على القرارات الخاصة بالتنمية. وسوف نحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على الإشكالية المואلية:

كيف يمكن أن يؤدي النفط دورا أكبر في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية ؟

ومن خلال التطرق إلى مختلف جوانب هذا الموضوع سوف نحاول أيضا اقتراح بعض المبادئ العامة التي تعد مهمة لصياغة وإعداد سياسات التنمية في البلدان العربية. ومع التركيز على أن التوجه نحو العولمة والتحرير والتكتلات الاقتصادية، يمكن أن يعطي فرصا للنمو والتنمية المستدامة، فإن هناك أثارا سلبية محتملة على التنمية في الاقتصاديات العربية، ويمكن مناقشة بعض السياسات التي من شأنها أن تسمح باغتنام هذه الفرص وتذليل المخاطر والسلبيات المحتملة.

مجال الدراسة:

يهتم هذا المقال بدراسة الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بتأثير النفط على التنمية في بعض الدول العربية، وتتميز دول المنطقة العربية عموما، بوجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز العالميين، كما تتميز بالعديد من المزايا الجغرافية والإستراتيجية، فهي تضم حوالي 6/1 الكرة الأرضية، كما أنها تتميز بموقع متوسط بين القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما تتقاسم روابط ثقافية تميزها عن الاقتصاديات الأخرى. وعلى الرغم من وجود فجوة واسعة بين أغنى البلدان وأكثرها فقرا في المنطقة، إلا أن تلك الدول تتقاسم ميراثا ثقافيا مشتركا، وتواجه في نفس الوقت مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة أيضا.

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية، يمثل المحور الأول شرح مفهوم التنمية الاقتصادية وتطور هذا المفهوم من السمة التقليدية إلى السمة الحالية التي تقوم على أساس شرح التنمية عن طريق الربط بين التنمية البشرية والتنمية البيئية مع تحقيق التوازن بين الجيل الحالي والأجيال المقبلة في إطار التنمية المستدامة، أما المحور الثاني فيشمل دراسة هيكل قطاع النفط في الدول العربية من حيث الاحتياجات المتوفرة والطاقات الإنتاجية الممكنة والاستهلاك الداخلي وبصفة أعم الإنتاج الموجه للتصدير والآخر الموجه للاستهلاك المحلي، أما المحور الثالث فيشمل دراسة أثر عوائد النفط على الدول العربية سواء النفطية منها وغير النفطية، أما المحور الرابع فيتضمن تحليل تحديات مستقبل التنمية في الوطن العربي، وقد تم تخصيص المحور الخامس لاقتراح الإصلاحات المطلوبة واعتماد ركائز التقدم بهدف تحسين الوضع وتحقيق التنمية، ثم تتبع هذه المباحث بالخاتمة النهائية.

01- مفهوم التنمية الاقتصادية:

حدثت عدة تغيرات في مشهد التنمية على مستوى الاقتصاديات، وكانت تلك التغيرات خلاصة لتغيير المفاهيم، فخلال عقد الأربعينيات والخمسينيات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث شكلت مفهوما مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، لكن خلال عقد الستينيات تغير هذا المفهوم وأصبحت تعبر عن الزيادة السنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل عدد السكان، وفي عقد السبعينيات أصبحت تعرف على أنها العملية التي من خلالها يتم تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن

والتي تحدث من خلال تغيرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء وهي عموما في إطار هذا التعريف تركز على العناصر المئوية¹:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

غير أنه خلال منتصف السبعينات، حدث في الدول النامية توسعا في الواردات أثر سلبا على موازين المدفوعات ولم يكن بالإمكان تمويل فجوة الواردات إلا عبر الاقتراض الخارجي مما أدى إلى الإغراق في المديونية²، وقد دفعها الوفاء بالتزامات خدمة الدين إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية، ونتيجة لذلك أصبح مفهوم التنمية يعكس أبعادا بشرية، من خلال تعميق الاهتمام بالتنمية المستدامة والتي لها ثلاث أبعاد رئيسية ترتبط بقطاع الموارد النفطية وهي كما يلي :

أ- البعد البيئي:

أصدرت اللجنة الدولية للتنمية والبيئة مفهوما متكاملا للتنمية أطلق عليه التنمية المستدامة، ويقصد بها التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة، إضافة إلى تخصيص قدر من الاحتياطات للأجيال القادمة، وتركز التنمية المستدامة على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، بدون استنزاف

¹ - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: التنمية الاقتصادية، منشورات كلية التجارة، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2000، ص 23.

² - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، القاهرة، ص 330.

الموارد الطبيعية، مع مراعاة تطبيق قواعد السلامة البيئية، فاستغلال الموارد النفطية دون ضوابط صارمة قد يؤدي إلى مشكلات بيئية، غير أن الاستغلال الأمثل لها سوف يؤدي إلى تحقيق إيرادات معتبرة إذا صاحبها إجراءات بيئية في الوقت المناسب.

ب- البعد البشري:

ويقصد بالبعد البشري تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدلات نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية، وقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة يتطلب تحسين مؤشرات التنمية البشرية، من خلال اعتماد سياسات مثلى، بشأن الصحة و التعليم والرعاية الاجتماعية، وتتطلب التنمية المستدامة استغلال الموارد البشرية بكفاءة وتوسيع نطاق توظيفها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ورغم إمكانية الدول من زيادة ناتجها الوطني الذي يعتبر شرطا، لكنه غير كاف لتحقيق التنمية البشرية في الوضع الأفضل، نظرا لأن تحقيقها يحتاج إلى اعتماد سياسات مناسبة تجاه الصحة والتعليم، إلا أن ذلك يعتبر محدودا عند المقارنة مع المجتمعات ذات الدخل المتقارب، حيث نجد أن مستويات التنمية البشرية فيها تتفاوت بحسب برامج الرعاية المعتمدة. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهولة تحقيق التوازن بين البعد البشري والبيئي في إطار التنمية المستدامة، حيث يرى أنصار البيئة ضرورة التزام النهج الحذر بشأن استخدام الموارد الطبيعية، مثل النفط والثروات المعدنية والاستخراجية الأخرى وتخصيص قدر كاف للأجيال القادمة من تلك الثروات، وفي المقابل يرى المهتمون بالتنمية البشرية أن الأفضل هو استغلال تلك الموارد بهدف القضاء على أشكال الفقر

وتجنب المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. ورغم النقاش الحاد بخصوص التنمية المستدامة، إلا أنه لم يتم حتى الآن توجيه سياسات التنمية في العديد من الدول النامية بحيث توافق هذا المفهوم، ولا تزال مراعاة الإبعاد البيئية في الدول النامية تحتل الترتيب المتأخر عند إعداد برامج التنمية، ولا يتوقف ذلك على الدول النامية فحسب، بل أن الالتزامات البيئية والاتفاقات الدولية بخصوص البيئة أصبحت تمثل عائقا حتى أمام بعض الدول الصناعية، ويتمثل ذلك في تراجع تلك الدول عن التزاماتها البيئية أو الرغبة في عدم وقف الأنشطة التي تؤدي إلى التلوث وتغيرات المناخ، وقد أدخل النظام الجديد للحساب القومية للأمم المتحدة لعام 1993، مفهوم الحسابات المؤقتة للبيئة، حيث تمت معالجتها كحسابات منفصلة عن حسابات الأساسية للنظام من خلال ثلاثة مناهج أساسية هي¹:

- حسابات الموارد الطبيعية ماديا.
- حسابات الموارد الطبيعية نقديا.
- حسابات الموارد الطبيعية كرفاه عام.

ج- البعد الدولي:

يتمثل البعد الدولي للتنمية المستدامة من خلال سعي الدول إلى استغلال الموارد النفطية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ولسداد إلزامتها الخارجية. كما تعتبر التجارة الخارجية والسياسات التجارية من جهة والاستدانة الخارجية مع ارتباطها بالبيئة والتنمية من أهم عناصر البعد الدولي للتنمية المستدامة، ولذا يجب على الدول النامية ومنها الدول العربية تحقيق تنمية مستدامة تحمي الموارد

¹ - United Nations: System of National Accounts, New York, 1993.

الطبيعية مع مراعاة البعد الدولي، ولقد أصبحت الموارد النفطية تمثل جزءا رئيسيا لتمويل نفقات الدول النامية مما ترتب عليه تآكل قاعدة الموارد الطبيعية لتلك الدول، وهو ما يتطلب ترشيد استغلال تلك الموارد، خاصة وأن الواقع يطرح أن النفط شكل غير متجدد من أشكال الطاقة.

02- هيكل قطاع النفط في الدول العربية.

أظهرت أحداث العقدين الماضيين مدى تأثير الطلب على النفط بتغيرات الأسعار، وبالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في الدول الصناعية، كما أن أظهرت أيضا أن عرض النفط يتصف بالمرونة في الأجل المتوسط والطويل، ويمكن دراسة وضع النفط في الدول العربية من خلال تحليل نسب الاحتياطات الموجودة وقدرات الإنتاج الممكنة، ومن خلال تحليل حجم الاستهلاك المحلي في تلك الدول.

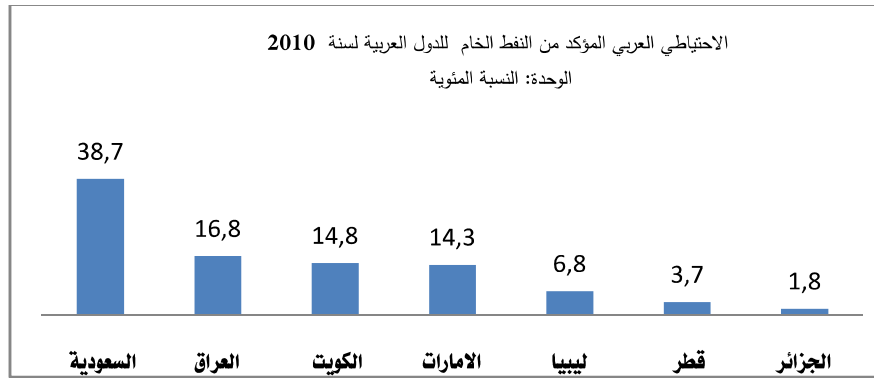
02-01- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:

سيطر النفط على استهلاك الطاقة العالمية لعدة عقود على الرغم من تراجع حصته من نحو 50% في عام 1975 إلى نحو 40% عام 2003، ويرجع ذلك إلى التحسينات التي أدخلت على كفاءة الطاقة، وتحول المستهلكين إلى البدائل التي تضمنت الفحم والغاز الطبيعي، ورغبة بعض الدول في تقليل الاعتماد على النفط الأجنبي، خاصة مع ما حدث من زيادات كبيرة في أسعار النفط في منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات، وإلى بعض المخاوف بشأن الإحترار العالمي وتغير الطقس¹. وبالنظر إلى التغيرات التي شهدتها أسعار

¹ -Bright E. Okoge, Le Moyen-Orient maître de l'or noir , finances et développement, mars 2003,p 35.

النفط لاحقا في سنة 2006 والقفزات الهائلة في الأسعار، نجد أن الدول المصدرة استمرت في تحقيق المكاسب المالية منذ ذلك الارتفاع، خاصة منها الدول العربية التي استحوذت خلال سنة 2011 على 57.5% من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وقد حافظت جميع الدول العربية على مستويات احتياط ثابتة من النفط بين سنتي 2010 و 2011 باستثناء العراق التي ارتفعت فيها تقديرات الاحتياطي بين السنتين، وفي المقابل نجد أن حصة الدول العربية من احتياطي الغاز العالمي في سنة 2011 انخفضت قليلا إلى 28.2% عن سنة 2010، وقد حققت الدول العربية عموما زيادة في إنتاجها من النفط الخام خلال سنة 2011 مما نتج عنه ارتفاع حصتها إلى حدود 31.0% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال نفس السنة¹، ويمكن من خلال الشكل الموالي ملاحظة توزيع احتياطي النفط العربي بين الدول العربية كما يلي:

شكل رقم: 01



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى: صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2012، ص 194.

¹ - صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2012، ص 89

وفي المقابل نجد أن حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام قد بلغ حوالي 72.1 مليون برميل يوميا سنة 2011 ووصل إنتاج الدول العربية مجتمعة 22.4 مليون برميل يوميا ، خلال نفس السنة بزيادة 5.1 % عن سنة 2010 وساهمت بذلك الدول العربية بنسبة 31 % من إجمالي النفط العالمي مقابل 29.6 % سنة 2010. وتدل تلك النسب الكبيرة للدول العربية من الاحتياطات والإنتاج أن الأوضاع في المستقبل ستميل في الأغلب لصالح عدد محدود من البلدان المنتجة وخاصة منها الدول العربية التي تمتلك احتياطات ضخمة من تلك الثروات، وطبقا للتوقعات الأمريكية فإن دول الأوبك ستقدم 50 % من نسبة الاستهلاك العالمي من النفط في عام 2020، ومن المرجح أن يزيد الاستهلاك العالمي في تلك الفترة عن 100 مليون برميل يوميا على الأقل¹. وتتنبأ الوكالة للطاقة بأنه بحلول سنة 2020 سيرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنحو نصف مستواه الحالي مع بقاء حصة النفط تمثل 40 % من مصادر الطاقة وبذلك سيظل هو الوقود المسيطر، بينما سترتفع حصة الغاز من 23 % تقريبا إلى ما يقارب 62 % وسيكون نمو الطلب أسرع في الدول النامية حيث تستمر خطى نمو الدخل في التسارع².

وبخصوص استهلاك النفط العالمي فنجد أن أمريكا الشمالية تستهلك أكثر من 31 % من الاستهلاك العالمي للنفط، بينما يبلغ ما تصدره منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي نصف صادرات العالم، ومع توقع زيادة صادرات

¹ - التقرير الإستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص

² - Bright E. Okoge: Ibid, P 34.

هذه الأخيرة بحلول 2020 فإن هذه المنطقة ستظل مسيطرة على سوق النفط في المستقبل المنظور، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك بنسبة 62% ثم بلدان أوروبا الصناعية بنسبة 20% ثم تليها اليابان وكوريا بنسبة 11% وطبقا لتنبؤات الوكالة الدولية للطاقة فإنه في عام 2020 سيزداد اعتماد هذه البلدان على الاستيراد للوفاء باحتياجاتها وسترتفع وارداتها من 35% من إجمالي النفط المستهلك حاليا إلى 70% وهو ما يظهر عدم التوافق بين مكان وجود الاحتياطات وأماكن الاستخدام بواسطة المستهلكين الرئيسيين¹. أما في حالة إجمالي الاحتياطات المؤكدة وغير المكتشفة فيقدر عمر النفط المتبقي من احتياطات النفط في الدول العربية بحوالي 80 سنة².

02-02- الطلب والاستهلاك في الدول العربية:

يؤدي تزايد الاستهلاك المحلي للنفط في الدول المنتجة إلى تقليص الحجم المخصص للتصدير، فضلا عن تراجع الإيرادات الإجمالية نتيجة لتراجع حجم الصادرات، كما أن الدول المستوردة تتأثر بصرفها لمبالغ تسديد الواردات، وهذا ما يؤثر على مختلف خطط التنمية، وخلال فترة 1970-1995 توسع استهلاك النفط في الدول العربية بأكثر من 07 مرات، وقد جاءت معظم الزيادة في الاستهلاك في الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تستخدم حوالي 90% من الطاقة المستهلكة في الوطن العربي³، وعموما يتأثر استهلاك الطاقة بثلاث

¹ -Bright E. Okoge: OP Cit, P 35.

² -جميل طاهر: النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1997، ص 08.

³ -جميل طاهر: مرجع سابق، ص 09.

عوامل رئيسية وهي الدخل، الأسعار المحلية، الزيادة السكانية¹، غير أنه في الدول العربية مثلاً لم يكن للزيادة السكانية أثر كبير في زيادة استهلاك النفط مقارنة بتأثير الدخل والأسعار المحلية، وعلى الرغم من العوامل السابقة التي أدت إلى توسع الاستهلاك في الطاقة، لا يزال معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الوطن العربي أقل من نصف معدله في العالم. وفي جانب الطلب على الطاقة في الدول العربية، نجد أنه يتسم بالطلب على النفط أساساً لتغطية احتياجات الطاقة حيث مثل 52.6% من إجمالي استهلاكها سنة 2011، يليه الغاز بنسبة 45.6% من إجمالي الاستهلاك بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصفة مستمرة إذا لم تتجاوز تغطيتها سنة 2011 نسبة 1.7%. وقد جاءت معظم الزيادة في الطلب على الطاقة من ست دول عربية هي ترتيباً السعودية، الإمارات، قطر، مصر، العراق، الجزائر، ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 28.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سنة 2011. ويمكن الإشارة إلى الطلب على النفط في العالم من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم: 01 الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية 2011-2007

الدول والوحدات	2007	2008	2009	2010	2011
الدول الصناعية	49.4	47.6	45.5	46.2	45.9
	-0.4	-3.6	-4.4	1.5	-0.6
باقي الدول الأخرى	37.0	38.4	39.0	40.7	41.9
	3.9	3.8	1.6	4.4	2.9
إجمالي الدول	86.4	86.0	84.5	86.9	87.8
	1.4	-0.5	-1.7	2.8	1.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي للأمانة العامة، 2011

¹ - يقصد بأسعار النفط المحلية أسعار منتجات النفط والتي تستعمل عادة في قطاع النقل أو توليد الطاقة.

وبالنظر إلى حجم الطلب العالمي على الطاقة الذي بلغ حوالي 246.5 مليون برميل مكافئ نفط يوميا سنة 2011، استأثرت الدول الصناعية منها بحوالي 45% بالمائة مقابل 8.3% للدول النامية و 46.7% لبقية دول العالم، وعموما فإن النفط قد مثل نسبة 33.1% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2011، مما يجعل دوره محوريا في إمدادات الطاقة للدول المستوردة، ومحوريا في إيرادات الدول المصدرة.

03- آثار عوائد النفط على التنمية في الدول العربية:

لا تزال إيرادات النفط تشكل أهم مصدر لتمويل برامج التنمية في الدولة العربية المنتجة للنفط، وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى، وقد أظهرت التجارب في العقدين الماضيين أن النفط العربي قد أثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عوامل التنمية في الدول العربية، ويعتبر معرفة تلك الآثار نقطة مهمة لمعرفة احتمالات المستقبل، وتأتي أهمية النفط في الدول المنتجة له من خلال مساهمته الفعالة في توفير الإيرادات اللازمة لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات إلى جانب كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية، خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات، كما أنه أحد عناصر الإنتاج الضرورية للصناعات الأخرى، وتأتي أهميته بالنسبة للأقطار العربية المستوردة له من خلال كونه أحد عناصر الإنتاج، وأيضا من خلال تحويلات العمال من العملة الصعبة في الأقطار النفطية، بالإضافة إلى المساعدات والقروض الميسرة التي يمكن أن تقدمها الدول المصدرة للنفط.

03-01- أثر النفط على برامج التنمية في الأقطار العربية النفطية:

توسعت عمليات الاستكشاف والتنقيب على النفط في الدول العربية، خاصة في نهاية عقد الخمسينات وبداية عقد الستينات، وقد سيطرت الشركات الأجنبية على جميع مراحل استخدامه كما استفادت الأقطار العربية النفطية من الثروة التي خلفتها الزيادة الحادة في أسعار النفط خلال عقد السبعينات مما جعل العوائد المالية ترتفع، وبخاصة في الفترة 1973-1981، مما أدى إلى إعادة صياغة العلاقة بين الشركات الأجنبية والحكومات المضيفة، وقد انعكست في المنطقة نتائج الجهود الاستثمارية والتنموية، مع ارتفاع شديد في تحويلات العاملين وازدياد تدفقات التجارة ورؤوس الأموال التي أدت إلى تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة هذا بالإضافة إلى تراكم الأصول المالية في الخارج نظرا لأن إجمالي المدخرات الوطنية قد تجاوز نسب الاستثمار، وبخاصة في البلدان المنتجة للنفط، إلا أن سرعة الازدهار سرعان ما انحسرت خلال فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات نتيجة الانخفاض الحاد في العائدات البترولية مما نتج عنه آثار العجز والديون على تلك الاقتصاديات، ورغم أن المنطقة تسيطر على سوق النفط العالمية، إلا أن الاستفادة من النفط فشلت في تحقيق تكامل إقليمي أكبر، ورغم ذلك فإن وفرة ما وهبته المنطقة من موارد نفطية وعوامل مشتركة يمكن أن يحقق أفاق تنموية واسعة في المستقبل المنظور. ويمكن الإشارة إلى انعكاسات إيرادات النفط على التنمية كما يلي:

أ- على التنمية البشرية:

رغم تعدد مؤشرات قياس التنمية البشرية إلا أن المقياس الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر من أهم تلك المقاييس، نظرا لكونه يقوم على بعض المؤشرات التي تقيس ثلاث عناصر من التنمية البشرية وهي¹:

- مؤشر توقع الحياة
- مؤشر المعرفة والتعلم
- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ووفقا لهذا المؤشر فقد جاءت دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط في المراكز الخمس الأولى في ترتيب الدول العربية، من حيث مستوى التنمية البشرية، وهي ترتيبا الكويت وقطر والبحرين والإمارات والسعودية، وفي الوقت الذي يقارب فيه مؤشر توقع الحياة عند الولادة في بعض الدول العربية المصدرة للنفط مستوى الدول المتقدمة، نجده لا يزال في حدود المستويات الدنيا عالميا في دول مثل السودان وموريتانيا، أما المؤشر الآخر فهو مستوى المعرفة والتعلم، فنجد أن الدول العربية النفطية قد خصصت نفقات عالية على الخدمات التعليمية مما نتج عنه توسيع التعليم في جميع مراحله، وتحقيق الزاميته في المرحلة الأساسية، وإنشاء مشاريع لمحو الأمية، وقد كانت هذه المؤشرات إيجابية في الأقطار النفطية، بينما الدول التي لا تمتلك عوائد نفطية جاءت في آخر الترتيب، نظرا للتفاوت الكبير في مستويات الدخل، إذ يتراوح نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في عام 2012 ما بين حد أعلى يقدر بنحو 89940 دولار

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر: جميل طاهر: مرجع سابق، ص 11.

في قطر، وحد أدنى يقدر بنحو 1110 دولار في موريتانيا¹. ورغم ما حققته بعض الدول العربية من تقدم ملموس على مستوى الجبهة الاجتماعية، بفضل سياسات الرعاية، من خلال شبكات شاملة للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، فقد ساعدت الموارد النفطية بدرجة أكبر على تراجع المخاطر المحتملة، ومع ذلك تظل هناك تحديات كبرى، حيث لدى بعض البلدان مثل جيبوتي والصومال والسودان واليمن مستويات منذرة بالخطر في وفيات الأطفال والأمهات، إلى جانب الأمية وليس لديها سوى موارد محدودة لمعالجة هذه المشكلات².

ب- على القطاعات الاقتصادية:

يتكون القطاع الصناعي عادة من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وتساهم الصناعة الاستخراجية بصفة كبيرة في تكوين القطاع الصناعي، وقد تأثر أداء هذا القطاع في الدول المصدرة للنفط بتطورات هذه الصناعة. ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التحويلية، والتي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي، وتمثل الصناعات البتروكيمياوية والمعدنية والأسمدة والمصافي الحديثة صناعات ذات أهمية في الدول العربية المصدرة للنفط، عكس الأقطار العربية الأخرى التي تمثل فيها الصناعات الغذائية والغزل والملابس والأحذية السمة البارزة للصناعات التحويلية، ومن أهم الصناعات التحويلية مثلا، توجد صناعة تكرير النفط التي تطورت بفضل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وقد قامت بعض الدول بتطوير

¹ - تحتل قطر المرتبة الثانية عالميا بعد النرويج والأولى عربيا في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الوطني،

بينما تحتل موريتانيا المرتبة الأخيرة عربيا والمرتبة 136 عالميا من مجموع 169 دولة مصنفة.

² - Sena eken, david a. robalino, and gerge schieber: vivre mieux, finances et développement mars 2005, P15.

شراكتها الوطنية للعمل حتى في ظل غياب المشاركة الأجنبية، مما ساعدها على توفير طلب الاستهلاك المحلي ومواكبة الطلب العالمي.

أما بخصوص الغاز الطبيعي والذي يستعمل كوقود في محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وفي الصناعات البتروكيمياوية، فقد عكست نسبة زيادة مساهمته كمصدر للطاقة اهتمام الدول العربية به، من خلال إقامة مشاريع خاصة لتجميعه ومعالجته كما هو الحال في دولة الإمارات العربية. وبخصوص الصناعات البتروكيمياوية والتي تعتمد على قاعدة واسعة من الثروات المتمثلة في الغاز والنفط، ويظهر أثر النفط خاصة في قطاع البتروكيمياويات من خلال القيمة المضافة، حيث أن القيمة المضافة لبرميل النفط الخام بعد تكريره مثلا تبلغ حوالي ثلاث دولارات، وتبلغ حوالي 36 دولار إذا تم تحويله إلى بترول كيمياويات أساسية كالاثيلين والبروبيلين، وإلى ما يزيد عن 2600 دولار إذا ما تم تحويله إلى منتجات نهائية ومتخصصة¹، وهذا ما يوسع دور الدول النفطية في هذه الصناعة خاصة وأن احتياطي النفط الخام في الأقطار العربية بلغ حوالي 57.5% من الاحتياطي العالمي، وبلغ احتياطي الغاز 28.2%، كأكبر احتياطات عالمية لدى المجموعات²، وهو ما يعني أنه سيبقى قادرا على تغذية الصناعات البتروكيمياوية لفترة طويلة خاصة وأن إنتاج الدول العربية من النفط لم يتجاوز 35.8% من الإنتاج العالمي ومن الغاز لم يتجاوز 7.2%³، وتتوفر بالإضافة إلى ذلك مصافي تكرير البترول بطاقة إنتاجية قد تصل إلى

¹ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: آفاق صناعة البتر وكيمياويات في الوطن العربي، المؤتمر الخامس 1994، ج السادس، ص 195.

² - صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2012، ص 92

³ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: مرجع سابق، ص 195.

حوالي 7.5 مليون برميل يوميا والذي يمثل 10% من طاقة التكرير العالمية. وحسب القطاعات نجد أن القطاع الزراعي يوفر سلعا مهمة لحاجة الاستهلاك المحلي، وقد خصصت بعض الدول العربية جزء من مواردها النفطية لتطوير القطاع مما نتج عنه تقليص لحجم الفجوة الغذائية، وتعتبر السعودية رائدة في مجال إنشاء البنية الأساسية لتطوير القطاع الزراعي، كما تعتبر نموذجا في سياسة الدعم الزراعي والتي نتج عنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والتوجه نحو التصدير عن طريق مساعدة الأقطار العربية من خلال المعونات. أما في قطاع الخدمات فنتيجة لتزايد حجم العوائد النفطية في الدول العربية فقد حفزتها تلك الزيادات على الأخذ بمبدأ الدولة والتأمين الاجتماعي، كما خلقت الإيرادات النفطية الهائلة الحاجة إلى قطاع مصرفي بهدف استثمار تلك الفوائض والقيام بالاستثمارات الدولية. وفي قطاع التجارة الخارجية فعلى الرغم من الدور المتزايد للتجارة العربية الخارجية منذ عقد الخمسينات، فقد بقيت العديد من بلدان المنطقة تسير على طريق النمو البطيء وتقف بعيدا على المسار الرئيسي للعولمة وعن الاستفادة من التكامل الاقتصادي الأوثق مع باقي العالم، ولم تتمكن المنطقة من تحقيق تكامل إقليمي وارتباط تجاري بيئي إلا مع التحسن الملحوظ في الإيرادات النفطية، وقد زاد معدل نمو الصادرات بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، كما حدث ارتفاع في حجم الواردات والتي أصبح بالإمكان تمويلها بفضل الموارد النفطية. وقد استطاعت الدول العربية تجميع عوائد مالية ضخمة نتيجة للفائض في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات، والتي مثلت احتياطا إستراتيجيا ومصدر تمويل رئيسي للواردات سواء الاستهلاكية أو الرأسمالية.

ج- على البيئة:

دفعت الآثار السلبية وغير المباشرة والناجمة عن استغلال وتكرير النفط في الدول العربية إلى مزيد من التركيز ورفع درجة الوعي بشأن المخاطر المحتملة على البيئة، وبهدف تجاوز أزمة الثمانينات الناتجة عن انخفاض الأسعار، فقد وسعت بعض الدول العربية قاعدة استغلال الموارد الطبيعية والبيئية لسد العجز في التمويل مما نتج عنه زيادة في تآكل القاعدة النفطية خاصة وأنها غير قابلة للتجديد. ولا يمكن أن تتحقق العملية التنموية مع استمرار وجود قلق بيئي، خاصة وأن التنمية الاقتصادية تتحقق عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد مع مراعاة قواعد السلامة البيئية.

03-02- أثر النفط على برامج التنمية في الدول العربية غير النفطية:

أتاحت الإيرادات النفطية فرصا كبيرة للنمو في الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء، من خلال إمكانيات التطور المتاحة في معظم القطاعات الاقتصادية، وقد وسعت تلك الإيرادات من فرص انتقال اليد العاملة بين الأقطار العربية، إلى جانب ازدياد تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، كما يعتبر التكامل الإقليمي والعمل العربي المشترك كجزء من آثار الإيرادات النفطية التي رفعت درجة التنسيق والتكامل، لزيادة المشاريع العربية المشتركة والاستثمارات البينية، ويمكن تحليل آثار النفط على الأقطار العربية غير النفطية من خلال النقاط التالية:

أ - أثر العوائد النفطية على التحويلات المالية بين الدول:

ساعد استغلال النفط ومنذ السبعينات على انتقال العمالة من الدول غير المنتجة للنفط، مثل الأردن وفلسطين ومصر والسودان، إلى الدول المنتجة

وبخاصة دول الخليج العربي، وهذا نظرا لمحدودية السكان في الأقطار المنتجة من جهة، وتدني مستويات الدخل في الدول غير المنتجة من جهة أخرى، وقد ارتفع حجم العمالة العربية الواردة إلى الدول النفطية، وكانت مصر الدولة العربية الأولى المصدرة للعمالة، تليها اليمن ثم الأردن وفلسطين معا، ثم السودان، وكانت السعودية البلد الأكثر استقبالا لهذه العمالة. وتشير التقديرات إلى أن تحويلات العاملين إلى الأردن ومصر ولبنان وسورية كان مصدرها الرئيسي دول نفطية خليجية حيث بلغ إجمالي تحويلات العاملين من هذه الدول 6.5 مليار دولار سنة 2000، وارتفع سنة 2009 إلى 20 مليار دولار، بينما نجد أن تحويلات العاملين تونس والمغرب والجزائر تأتي بشكل رئيسي من دول الاتحاد الأوروبي¹. كما تشير التقديرات إلى أن 90% من التحويلات الرسمية في الدول العربية غير نفطية هي من دول نفطية. وتساعد تحويلات العاملين إلى بلدانهم الأصلية على تدعيم أسس التنمية، من خلال رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك والادخار وتخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى توفير الموارد النقدية الأجنبية، مما يدعم ميزان المدفوعات ويخفض نسبة العجز في الميزان التجاري.

ب - أثر العوائد النفطية على المساعدات الإنمائية:

تعتبر المساعدات الإنمائية الرسمية بين الدول العربية مصدرا مهما من أجل تكملة الموارد المحلية لأغراض تمويل التنمية، وتساهم الدول العربية المانحة من خلال صناديق التنمية العربية على مساعدة الدول العربية الأخرى

¹ - صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2012، ص 207

الأقل نمواً، وقد ساعدت عوائد الصادرات النفطية على تحقيق بعض أهداف دعم الاقتصادات العربية الضعيفة هيكلية من خلال تخفيف حدة الفقر، وتمويل البرامج الاجتماعية والأساسية، وقدمت بعض الدول النفطية العربية جزءاً من مساعدتها في شكل قروض طويلة الأجل وبأسعار منخفضة، إلى جانب المنح والهبات، وقد لعبت صناديق التنمية العربية سواء الوطنية أو الإقليمية دور القناة التوزيعية لتلك المساعدات مثل الصندوق الكويتي، والمصرف الليبي، والصندوق السعودي، وصندوق أبوظبي، كما لعبت مؤسسات التمويل الإنمائية متعددة الأطراف دوراً مهماً مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، إلى جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي أنشأته الدول العربية بالتعاون مع الدول الصناعية.

04- التحديات الاقتصادية في الدول العربية:

تواجه البلدان العربية عامة والمنتجة للنفط منها خاصة تحديات كبرى في إدارة اقتصادياتها، ليس فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب من الصعب التنبؤ بها، بل أنه يتعين على تلك الدول أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه احتياطي النفط، خاصة وأن عوائد الصادرات النفطية لها دور بالغ الأهمية في التنمية، سواء في الدول النفطية أو غير النفطية، ويمكن دراسة تلك التحديات كما يلي:

04-01- تحديات قطاع النفط:

طرحت التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية عموماً تحديات كبرى في سياسة الدول المنتجة والمستهلكة على السواء، وعلى الرغم من أن توقعات استشراف الطلب المستقبلي

على الطاقة تشير إلى أن معظم احتياجات العالم من الطاقة للعشرين سنة القادمة سيتم تلبيتها من النفط والغاز والفحم والتي من المتوقع أن تحافظ على حصة 83 في المائة من مزيج الطاقة العالمية لسنة 2030، فالنفط والغاز سيشكلان نسبة 55 في المائة من إجمالي الطاقة المستهلكة في سنة 2030. مما يجعل حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمية دائما مرتفعة، ومن بين التحديات الأساسية أمام قطاع النفط الذي يحظى بالطلب المرتفع حاليا وفي المستقبل، فإن عدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول للدول المصدرة يمثل تحديا للسياسات المالية القصيرة والطويلة الأجل على السواء، كما يطرح عدم تجدد النفط قضايا ترتبط بمدى قابلية الموارد للاستمرار وتخصيصها فيما بين الأجيال، وهذا التحدي يعكس ضرورة الاهتمام بالأنصاف فيما بين الأجيال واتخاذ حيلة مالية عامة، عن طريق العمل بسياسات تصون الثروة العامة للدول.

كما تواجه في المقابل صناعة النفط تحديات بيئية حيث يعتبر البترول من أكثر السلع تعرضا لفرض الضرائب، ويبلغ متوسط هذه الضرائب ثلاثة أضعاف تكلفة البترول الخام في دول المجموعة الأوروبية وضعفين في اليابان و65% في الولايات المتحدة الأمريكية¹، وباعتبار الغاز أقل تلويثا للبيئة، فهناك جهود لتوزيع هيكل الطاقة المستهلكة، كما شهدت الاهتمامات البيئية تركيزا في العديد من الدول المتقدمة على المواد الصلبة كالفحم مثلا²، وتوجد العديد من الأدلة والبيانات على أن أسعار النفط تتسم بالتقلب في الأجل القصير وتقلبات

¹ - جميل طاهر: مرجع سابق، ص 32.

² - التقرير الإستراتيجي العربي: مرجع سابق، ص 124.

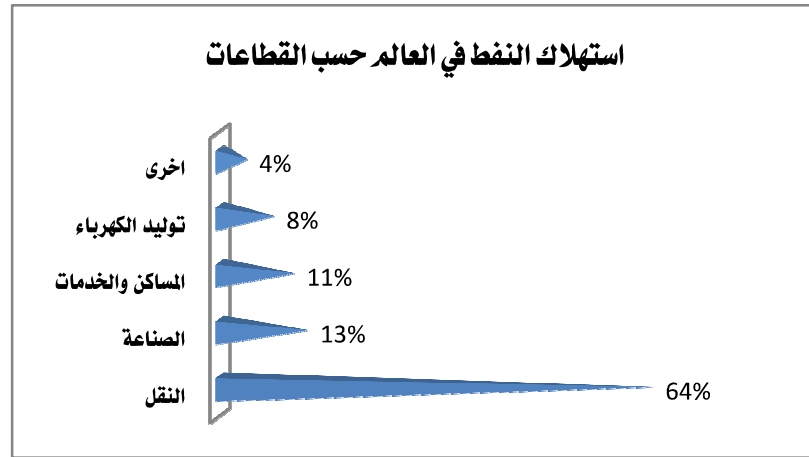
ضخمة في الأجل المتوسط، وتمثل القفزات الهائلة في الأسعار منذ سنة 2006 دليلا على ذلك.

وفي المقابل توجد مجموعة من الآمال بخصوص مستقبل النفط العالمي، حيث نجد أن جهود إحلال البديل المكافئ عن استخدام البترول غير مستمرة، فمثلا نجد أن استخدام الطاقة النووية قد تقلص نظرا للمخاوف البيئية، عكس المعدلات التي شهدتها العالم خلال عقد الثمانينات، وهذا الاتجاه من الممكن أن يتعمق أكثر خلال السنوات القادمة، خاصة مع إعلان دول مثل السويد وألمانيا بالاستغناء عن توليد الطاقة الكهربائية بطريقة المفاعلات النووية، بل ووضعت برنامجا زمنيا لإغلاق هذه المفاعلات¹، وقد كان لهذه التفاعلات أثر كبير في زيادة الاعتماد على النفط في هيكل الطاقة المستخدمة حيث استقر في سنة 2011 عند 33.1% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وهذا بعض النظر عن صعوبة إحلال بديل للنفط في قطاع هام مثل النقل، ويقدر أن نحو 40% من الاستهلاك الأمريكي للنفط يتم في هذا القطاع وحده²، وعموما فإن ثلثي وفورات النفط توجه لقطاع النقل³، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

¹ - التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 124.

² - التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 124.

³ - Fath Birol: Energie :Sécurité ou insécurité? Finances et développement, mars, 2005. p 39.



Source : Finances et développement, mars 2005.

والى جانب ذلك فإن الوكالة الدولية للطاقة تشير في تقريرها السنوي الصادر عام 2009 إلى أن الاحتياجات إلى الطاقة من سنة 2010 ستبلغ 20.5 مليون برميل يوميا بحلول 2030 وسيأتي ثلثا هذه الزيادة في الطلب من البلدان النامية تماشيا مع نموها الاقتصادي والسكاني، وسوف يواصل النفط السيطرة على مزيج الطاقة، في حين يظل نصيب الطاقة النووية والمتجددة محدودا، وسوف يتضاعف استهلاك الغاز الطبيعي تقريبا بحلول 2030 بحيث يتجاوز استهلاك الفحم خلال العقد القادم، وحسب تقديرات الوكالة فإن النفط سيمثل 85% من الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة. ويقدر الخبراء أن واردات البترول في الأقطاب الاقتصادية الآسيوية الجديدة مثل الصين ستزداد بحلول 2030 بحوالي 41 بالمائة¹. ويمكن الإشارة إلى توقعات الطلب على النفط العالمي حسب الجدول الموالي.

¹ - صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 2012، ص 199.

جدول رقم: 02 توقعات الطلب العالمي على النفط

الوحدة: مليون برميل يوميا

الدول	2008	2015	2030
الدول الصناعية ومنها	43.2	41.2	40.1
أمريكا الشمالية	22.8	22.2	21.8
أوروبا	13	12.2	12
بلدان اسيا والمحيط الهادي	7.4	6.8	6.2
الدول النامية ومنها	35	40.2	56.2
الصين	7.7	10.4	16.3
الشرق الأوسط	6.4	7.6	9.9
الاتحاد السوفياتي سابقا ومنها	4.6	4.7	5.3
روسيا	2.8	2.8	3.1
إجمالي الطلب العالمي	84.7	88.4	105.2

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، تقرير أفاق الطاقة العالمية، 2009

وتقدر الولايات المتحدة أن دولة مثل الصين سوف تستورد ما بين 05 إلى 08 مليون برميل يوميا بحلول 2020 مقارنة بنحو مليون برميل يوميا في عام 2000، وتكرر هذه الظاهرة في البلدان الكبيرة مثل الهند ولكن بصفة أقل¹، كما أن الطلب الآسيوي المتزايد على النفط سيخلق نوعا من التنافس الثلاثي الحاد على نفط الدول العربية بين الدول الآسيوية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الأفاق الواعدة في المستقبل المنظور، إلا أن عدم اليقين فيما يتعلق بتقلب الإيرادات النفطية نتيجة لتقلب الأسعار يمثل تحدي لإدارة المالية في الأجل القصير، ويعتبر حجم الإحتياطات النفطية وتكلفة استخراجها هو الأكثر أهمية بالنسبة للاعتبارات الطويلة الأجل.

¹ - التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 124.

04-02-التحديات الأخرى:

رغم انخفاض العائدات النفطية بعد منتصف الثمانينات، لم تخفض الحكومات بشكل مماثل حجم الإنفاق العام، مما أدى إلى وجود عجز متزايد في الميزانية العامة لتلك الدول، نتج عنه وجود نوع من الاختلالات الهيكلية، وقد ترتب على ذلك لجوء هذه الأقطار بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي بغرض ترشيد الإنفاق العام، وكان ذلك من خلال تخفيض الدعم أو حجم العمالة في القطاع العام من جهة، وزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب ورفع أسعار الخدمات وإيجاد مصادر دخل بديلة من جهة أخرى، بالإضافة إلى إتباع سياسات تهدف إلى زيادة القدرة على المنافسة مثل تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وقد جاءت هذه التغييرات ضمن الخطاب المتعلق بالعولمة والتي رسمت تحديات كبرى على السياسات الوطنية للتنمية، وإلى جانب ذلك كشفت العولمة عن تطورات إيجابية مثل اندماج الأسواق وعوامل الإنتاج، وتطورات سلبية مثل تلف البيئة وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية التي تعجل بأزمات البنوك والأزمات النقدية¹، غير أن المرحلة الحالية من العولمة من طراز مختلف بصورة عامة نتيجة لازدياد حصة السلع الداخلة في التجارة، والتي يجري تصديرها في إطار عمل منظمة التجارة العالمية. ورغم سياسات التحرير وخضوع السلع للعديد من الاتفاقيات التجارية، إلا أن النفط الخام لا يخضع لاتفاقية الغات (GAAT)

¹ - شاهد يوسف: تغيرات في مشهد التنمية، "مجلة التمويل والتنمية"، ديسمبر 1999، ص 15.

ولكن تخفيض التعريف الجمركية على المنتجات البتروكيمياوية بنسبة 30%¹ سيمكن من زيادة الطلب عليه.

كما كشفت العولمة عن تحديات أخرى قائمة بفضل تقدم الإنجازات التكنولوجية، ووجود تغيرات في تركيب تدفقات رؤوس الأموال، والدور المتعاظم للهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، وقد بدأت بلدان كثيرة في إزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وفي تبني سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ساعد انخفاض تكلفة النقل والإنجازات الملموسة في تكنولوجيات الاتصال ومعالجة المعلومات، على اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وأدى تبني قواعد مشتركة لتنظيم إعلان التقارير المصرفية والمالية إلى انخفاض عدم التماثل في المعلومات وأعطى قوة دفع إضافية للعولمة مثلما فعل وجود الشبكة العالمية (الانترنت) والتوحيد القياسي الدولي لمعايير الإنتاج مثل الايزو (9000)، وهذه التطورات تعتبر كمؤشر عن تقدم الاقتصاديات نحو مزيد من فرص الاندماج والشاركة كما تعبر عن توسع حركة الاتصال والنقل والاستثمار على المستوى العالمي، وفي نفس الوقت تفرض كتحديات على الدول العربية للاستفادة من التكتل الاقتصادي الأوثق في البعد الإقليمي أو في البعد الدولي.

05- الإصلاحات المطلوبة واعتماد ركائز التقدم:

تنتهي الدول العربية إلى منطقة تمتلك أضخم الاحتياطات الثابتة على مستوى العالم من النفط الخام، وتمتلك دول الشرق الأوسط الأعضاء في منظمة

¹ - جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1999. ص

الأوبك 95% من طاقة الاحتياطي لدى المنطقة مما يجعلها موردا مهما¹، ورغم السيطرة على احتياطي النفط وتزايد الإيرادات النفطية فإن قيود التنمية في البلدان العربية لا زالت قائمة ومنها ما يلي:

- سيطرة القطاع العام وعلى الرغم من تحقيق شيء من التقدم في مجال الخصخصة إلا أن الدول العربية لا تزال متخلفة وفقا للمعايير الدولية في مجال تطوير بيئة اقتصادية ومالية لتنظيم المشروعات وتحمل المخاطر.
 - وضع الأسواق المالية والتي لا تزال مجزأة، فمعظم البنوك تسيطر عليها الملكية العامة، أو تتعرض بشكل كبير للمخاطر الناتجة عن الديون الحكومية، أضف إلى ذلك لوائح العمل والتنظيم المتقادمة، كما أن شبكات الربط والاتصال الداخلي أو مع الأسواق المالية الدولية لا تزال ضعيفة².
 - قيود تجارية عالية مما يعرقل استيراد المعرفة والابتكارات الحديثة، وعلى الرغم من جهود تحرير التجارة العالمية فإن بعض الدول العربية لا زالت مستمرة في الاحتفاظ برسوم جمركية، وحواجز غير جمركية مرتفعة نسبيا³.
- ويمكن للاقتصاديات العربية أن تتمكن من تحقيق تكامل أفضل مع الاقتصاد العالمي، بما يسمح وإدارة الثروة النفطية بشكل جيد وذلك من خلال اعتماد ركائز التقدم التالية:

¹ -Bright E. Okoge: OP Cit, P 34.

² - قامت دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول مثل الأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس بإصلاحات مهمة في القطاع المالي، وذلك عن طريق تحقيق انضباط أكبر في السياسة المالية.

³ - باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وموريتانيا ودرجة أقل الجزائر والأردن.

01-05- تعزيز وتعميق الإصلاحات الاقتصادية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص: حيث من الضروري توفير بيئة مواتية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، خاصة وأن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستخراجية مثل النفط لا تتوقف على محددات متعددة مثل الاستثمار في قطاعات أخرى كالسياحة والفندقة، كما أن توفير البيئة الملائمة سيمكن من استدامة سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، ويضمن توفير البنية الأساسية الضرورية والعمالة المؤهلة.
- تعزيز جوانب الإدارة والتنظيم: من خلال ضمان الشفافية والمساءلة الكاملة في إدارة الموارد العامة
- تنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة: من خلال دعم وتطوير دور إدارة الضرائب والجمارك وتخفيض النفقات
- تعميق إصلاحات القطاع المالي: إذا تم تنفيذ الإصلاحات في هذا القطاع فإنها ستسمح بتعبئة المدخرات المحلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مما سيوجد إطارا للمشاركة الوطنية في المسار التنموي لتلك الدول.

02-05- تحسين مؤشرات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية:

تعتبر معدلات النمو السكاني في الدول العربية - وإن كانت تتناقص- مختلفة عن مناطق أخرى من العالم، ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الخدمات الاجتماعية، وهو يتطلب إجراء تحسينات في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات ذات الأولوية العالية ويكون ذلك من خلال تقوية نظام التأمين الاجتماعي على المستويات التالية:

- **الصحة:** حيث يتطلب إصلاح هذا القطاع بذل جهود أكبر لضمان استفادة السكان المعرضين للمعاناة من الخدمات الصحية بتكاليف مسترجعة، الى

جانب ضمان التمويل الكافي للخدمات الصحية العامة مع مراعاة الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة.

■ **التعليم:** يوجد في الوطن العربي عدد من الأنظمة التعليمية غير الكفوة، والتي ترتفع فيها نسبة التسرب ومعدلات الرسوب والإعادة مما يضيع أثر معدلات الالتحاق إلى المستويات العالية، فالالتحاق بالتعليم الابتدائي في الجزائر مثلا يعتبر شاملا تقريبا ولكن 12 فقط من كل 100 تلميذ يدخلون السنة الأولى يحصلون في أي وقت على شهادة التعليم الثانوي¹، وفي مصر يزيد معدل التحاق الأطفال من مستويات الخمس الأعلى للدخل على 80%، بينما يقل الالتحاق بالنسبة لأطفال الخمس الأدنى من الدخل عن 50 %، وفي المغرب يصل صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المناطق الحضرية إلى 85% مقابل 58% في المناطق الريفية، وفي البلدان العربية نجد أن معدلات الالتحاق أدنى ومعدلات التسرب أعلى عند الفتيات بصفة خاصة منها عند الذكور، وهو ما يتطلب تعزيز الكفاءة وتحسين نوعية الخدمات التعليمية المقدمة إلى جانب زيادة الاستثمار في التعليم² من خلال استهداف الفئات الأقل دخلا إلى جانب تكييف المناهج وتعزيز البحث ونشر التكنولوجيا الحديثة، ويتطلب الأمر إجراء تغييرات لتجنب هجرة الأدمغة خاصة وأنها تمثل انتقالا عكسيا للتكنولوجيا مما يؤثر على إنجازات التنمية، ومن الواضح أن البلدان التي تتبنى بنظرة طويلة الأجل بشأن التنمية البشرية سوف تستفيد أكبر الاستفادة من مواردها النفطية.

¹ -Sena eken, david a. robalino, and gerge schieber: Ibid , P 16.

² - يرى بعض الاقتصاديين أفضلية إبقاء التعليم تحت سيطرة القطاع العام ولمزيد من المعلومات أنظر: -John kenneth galbraith: les défis du nouveau millénaire, Finances et développement, décembre 1999, p 05.

03-05 - اعتماد الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية:

بالنظر إلى أن أنشطة إنتاج السلع الأساسية كالنفط والإنتاج الصناعي تؤثر على قاعدة الموارد الطبيعية، فإن البرامج المتعلقة بضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية ستتوجه نحو ضرورة اعتماد تلك الموارد الطبيعية، ويمثل الطلب على المنتجات المفضلة بيئياً وتحسين تقنيات الإنتاج، من المتطلبات البالغة الأهمية لحفظ الموارد الطبيعية، ومما ييسر الوفاء بهذا المطلب ضرورة اعتماد التقنيات التكنولوجية الحديثة في إزالة تبعات وتكاليف الاستخراج والتكرير. وما لم يتم احتساب التكاليف البيئية في أسعار المنتجات لن تحقق التغيرات المطلوبة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وقد سلمت بذلك بعض بلدان منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والتي قامت بتطبيق ضرائب على الطاقة، ويمكن تمديد هذا المبدأ على نطاق أوسع ليشمل ميدان السلع الأساسية، عن طريق التعاون العربي والدولي بعقد اتفاقيات لاستخدام تقنيات إنتاج أنظف وأكثر اقتصاداً في استهلاك الموارد، وهذه الاتفاقيات التي تعرف باسم "اتفاقيات البيئة الدولية ذات الصلة بالسلع الأساسية" تستحق مزيداً من الاهتمام.

خاتمة الدراسة:

أدركت الدول العربية الحاجة الماسة لإصلاح القطاع العام وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وتحديث قواعد المالية العامة، وقد حققت بعض تلك البلدان نتائج مهمة خاصة تلك التي اضطلعت بسياسات لإصلاح الوضع الاجتماعي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تخصيص نفقات من الدخل العام لكل الأفراد، ويعتبر إحراز هذه النتائج من ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية التي تركز على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في تعزيز وتعميق

الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، واعتماد الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية، والتي يؤدي الدخل فيها دورا محوريا لتحقيقها. وقد ساهمت الإيرادات النفطية بفعالية في طبيعة ومسار التنمية في الدول العربية. وكما أتاحت فرصا هائلة للتطور في الدول المنتجة فقد أتاحت فرصا أخرى للدول العربية غير النفطية من خلال انتقال عناصر الإنتاج سواء العمالة أو رأس المال، كما ساهمت الفوائض النفطية في تعزيز دور المشروعات العربية المشتركة ومن ثم تحقيق خطوات ملموسة نحو التكامل الاقتصادي. وقد شهدت السوق النفطية وحتى وقتنا الحاضر تقلبات حادة في الأسعار حتى في المدى القصير، وذلك منذ النصف الأول من 2006 الذي شهد نموا معتبرا لحجم الإيرادات النفطية نظرا لارتفاع الأسعار عالميا مما أعطى فرصا أكبر لتمويل برامج التنمية وتخصيص أفضل للموارد، وتكوين الاحتياطات.

ورغم صعوبة استشراف وضع أسواق النفط بسبب تعدد المتغيرات، وصعوبة تقديرها، فسيبقى للنفط دور رئيسي في تحقيق التقدم الاقتصادي للدول العربية، خاصة خلال العقدين القادمين، مما يلقي على الحكومات مسؤولية تعظيم الاستفادة من فرص الإيرادات النفطية، واستخدامها للاستثمار في مجال التعليم والصحة، والبيئة الأساسية، لضمان مصادر دخل بديلة، وسوف يتطلب الأمر تقوية اتجاهات التعاون الاقتصادي، وتنسيق السياسات العربية في مجالات صعبة، مثل تنسيق قوانين الاستثمار، ونظم الضرائب، وترشيد نظام المدفوعات، وإعادة هيكلة القطاع المالي، وإصلاح سوق العمالة، وبوجه عام يتعين على الحكومات المشرفة، تيسير تحقيق اندماج أوثق بين الاقتصاديات العربية، خاصة وأن التحديات تتعدد مع مستجدات العولمة.

قائمة المراجع:

• **باللغة العربية:**

- 01- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: التنمية الاقتصادية، منشورات كلية التجارة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2000.
- 02- جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1999.
- 03- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، (بدون ذكر سنة الطبع ورقم الطبعة)، القاهرة.
- 04- جميل طاهر: النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1997.
- 05- شاهد يوسف: تغيرات في مشهد التنمية، التمويل والتنمية، ديسمبر 1999.
- 06- التقرير الإستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة 2003.
- 07- الوكالة الدولية للطاقة، تقرير أفاق الطاقة العالمية، 2009
- 08- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: آفاق صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي، الجزء 06، المؤتمر الخامس، 1994.
- 09- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقارير عدة سنوات، 2010، 2011، 2012
- 10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي للأمانة العامة، 2011

• **باللغة الأجنبية:**

- 01- Fatih Birol : Energie : sécurité ou insécurité ? Finances et développement, mars 2005.
- 02- Sena eken, david a. robalino, and gerge schieber: vivre mieux, finances et développement mars 2003.
- 03- Bright e. okoge: le moyen orient maître de l'or noir, finances et développement, mars 2005.
- 04- John kenneth galbraith: les difis du nouvou millénaire , Finances et développement, décembre 1999.
- 05- UN : national account system, Nuwyork, 1993.